اجتهادات
تغييرُ صعبُ لكنه ممكن؟

هل يمكنُ حقًا وضع حد للاستهلاك الترفى، على الأقل فى أشكاله السفيهة والأكثر سفهًا؟ سؤالُ اختُلف على إجابته فى تعليقاتٍ عدة على اجتهادى 7 و8 سبتمبر اللذين جادلتُ فيهما بأن الأزمة التى تضربُ الاقتصاد العالمى الآن تنطوى على فرصةٍ للتحرر تدريجيًا من ثقافة الاستهلاك الترفى.

ولعل أهم ما ورد فى تلك التعليقات أن هذا التحرر مشروطُ بتغيير سياساتٍ اقتصادية ومالية متبعة فى معظم بلدان العالم منذ عقود، ومدعومة من فئات اجتماعية محلية مستفيدة منها ومؤسسات مالية دولية ذات نفوذ قوى. وهذا تغييرُ صعب ليس لقوة من يقاومونه فقط، ولكن لأن التعود على ثقافة الاستهلاك فى أكثر صورها سفهًا خلق اعتقادًا فى أنها مُحركُ أساسى للاقتصاد العالمى لا يمكن الاستغناء عنه. ولكن الفرق كبيرُ بين الاستهلاك الطبيعى، ونظيره الترفى والتفاخرى الذى استشرى مع انتشار التوجهات مع الليبرالية الجديدة فى العالم، والتطور النوعى المستمر فى أساليب الدعاية، بحيث صارت الإعلاناتُ تحاصر البشر طول الوقت تقريبًا.

ويتطلب تغيير هذه السياسات، تدريجيًا بطبيعة الحال، حكوماتٍ تدركُ أن ثمة فرصة للحد من الاستهلاك الترفى، الذى يجعل عددًا متزايدًا من مواطنيها أسرى تطلعاتٍ بلا نهاية، على نحو يزيدُ معدلات التوتر والاحتقان فى المجتمعات، ويؤدى إلى تخريب النفوس والأرواح، والإمعان فى تدمير الكوكب. كما يتعينُ وجود استعداد لمواجهة ضغوط الفئات الاجتماعية، التى لا يتخيل كثيرُ من أفرادها الحياة دون السفه الاستهلاكى، فضلا عن تطوير سياسات اقتصادية، ومالية، بديلة تشملُ مثلا تقديم حوافزٍ لمنتجى السلع والخدمات الضرورية، وفرض ضرائب إضافية على منتجى ومستوردى ما لا ضرورة له، ومشاركة القوى الحية فى المجتمعات فى بلورة هذه السياسات، بما يقتضيه ذلك من رفع القيود عليها فى بعض البلدان، وفتح المجال العام أمامها. وهذا التغييرُ صعبُ فعلا, ولكنه قد لا يكونُ أكثر صعوبة من تداعيات أزمة الاقتصاد العالمى مع تفاقم مشكلات الطاقة, وغياب التمويل الرخيص بعد أن صارت حركةُ الأموال عبر البلدان أبطأ من ذى قبل، وكذلك بعض السلع الأساسية, فى ظل حالة عدم يقين غير مسبوقة منذ عقود.